(مارس) ١٩٨١، بزيارة لمصر: حيث اشتركوا في المباراة المبكرة لبطولة مصر المفتوحة في التنس. ومن الجدير بالذكر، أن هؤلاء الثلاثة، هم أول رياضيين اسرائيليين يلعبون على الأراضي المصرية (**هآرتس**، ٩/٣/١٩٨١).

وقد سبق ذلك، لقاء رياضي بين البلدين، في صوفيا، في اطار التمهيد للألعاب الاولمبية، وقد تبادل الفريقان الهدايا التذكارية (**يديعوت احرونوت**، ٥/٥/١٩٨٠).

كذلك اشتركت اسرائيل في معرض الكتاب الدولي الذي عقد في القاهرة بتاريخ ١٩/١/١٩٨١، وقامت، للمرة الاولى منذ توقيع معاهدة السلام مع مصر، بعرض مئات الكتب التي تحتوي على ترجمة للعربية، عن سيرة حياة الرئيس المصري أنور السادات، بالاضافة إلى عرضها لكتب باللغة الانكليزية والعبرية. وفي تلك الأثناء، حصلت مناوشات بين الجانب الاسرائيلي والفلسطيني، الذي كان يحتل جناحاً مجاوراً للجناح الاسرائيلي: حيث انزل، العلم الاسرائيلي، اثر ذلك، بناءً على طلب من منظمي المعرض المصريين (**عل همشمار**، ٣٠/١/١٩٨١). وتناولت أجهزة الاعلام الاسرائيلية هذا الحدث باهتمام، معبرة عن الامتعاض والتشاؤم والألم، وذلك نتيجة لإنزال العلم الاسرائيلي وللأثر السلبي الذي يمكن أن يحدثه هذا الأمر على العلاقة القائمة بين مصر واسرائيل. فذكر أحدهم أن الحظر الذي تم على رفع العلم الاسرائيلي، يظهر بوضوح أن الوجود الاسرائيلي كان وجوداً اضطرارياً، وينظر إليه ببرود وعدم ترحاب: إذ أنه، بالرغم من النجاح المادي والاعلامي الذي حققته اسرائيل، خلال ذلك، يبقى لذكرى المعرض طعم مر سواءً في فم الاسرائيليين أم في فم المنظمين المصريين للمعرض (اوري لوبراي، **دافار**، ٣/٢/١٩٨١). وكانت حصيلة ما قامت اسرائيل ببيعه في المعرض، حوالي ١٣٠٠ كتاب، لم يزد ثمنها عن سبعة آلاف دولار (**جيروزاليم بوست**، ١٧/٣/١٩٨١).

التطبيع في المجال الزراعي: تبذل اسرائيل قصارى جهدها لزيادة نشاطها في القطاع الزراعي في مصر. فقد جاء في دراسة أعدها معهد البحوث الاستراتيجية في جامعة تل - أبيب، أن القطاع الأمثل للتعاون بين البلدين، هو قطاع الزراعة؛ وذلك بسبب تفوّق اسرائيل النسبي وامكانية حصر حجم التعاون بحيث يقلل من احتمالات الفشل، خصوصاً وأن الطاقة البشرية متوافرة في مصر (**هآرتس**، ٢/١/١٩٨٠).

وبعد زيارات ومباحثات عدة تمت بين مسؤولين عن القطاع الزراعي في كل من مصر واسرائيل، تم، في تل - أبيب، التوقيع على اتفاقية التعاون الزراعي المذكورة سابقاً بين البلدين، ويلاحظ أن هذا الاتفاق لا يشمل موضوع المياه الذي يركز عليه الخبراء الاسرائيليون عند تحليلهم لامكانات التعاون في مختلف المجالات بين البلدين. ويعتقد هؤلاء بامكانية الحصول على مياه من مصر باعتبار أنها تملك فائضاً يقدر بعشرة مليارات متر مكعب في السنة. هذا، في الوقت الذي لا تملك فيه اسرائيل سوى ملياري متر مكعب وجميعها مستغل. وتستطيع اسرائيل، بواسطة المياه المصرية هذه، اقامة شبكة انتاجية واسعة في الجنوب (صحراء النقب) يمكن أن تضاعف من انتاجها الزراعي (اسحاق طاوب، **معاريف**، ٧/١/١٩٨٠).

كذلك يعتقد الاسرائيليون أن المشاريع المشتركة والطويلة الأمد، تعد ضمانة لإرساء العلاقات بين البلدين، وعلى أساس اقتصادي أقوى. وانطلاقاً من هذا الاعتقاد، سارعت بعض الشركات الاسرائيلية، فور الاعلان عن الاتفاقية الزراعية، إلى التقدم بعروض لمشاريع صحراوية، لتنفيذ أعمال لها في مصر يصل حجمها إلى الملايين من الدولارات. ومن بين هذه الشركات، شركة تاهال (تخطيط المياه لاسرائيل)، التي يرئسها شاؤول أيزنبرع. وستكون مهمة هذه الشركة تطوير حوالي مليوني دونم من صحراء مصر الغربية، وتطوير الزراعة في المناطق الصحراوية. وستقيم مصانع للمواد الغذائية ومراكز لتقديم الخدمات للسكان الذين سيقيمون في المنطقة في المستقبل، وحددت لهذا المشروع فترة زمنية تتراوح ما بين ٥ - ٧ سنوات. ومن الجدير بالذكر، أن هذه الشركة كانت قد أقامت مشاريع متعددة في اميركا الجنوبية وشرقي آسيا (**يديعوت احرونوت**، ٣١/٣/١٩٨٠).